مجلس الأمن يدعو أرمينيا وأذربيجان إلى احترام الهدنة في قره باخ

«وكالات» : دعا أعضاء مجلس الأمن الدولي خلال اجتماع مغلق الإثنين أرمينيا وأذربيجان، إلى احترام هدنة جديدة اتفقا عليها في ناغورنو قره باخ، المنطقة الانفصالية التي خلّف القتال فيها بين الطرفين مئات القتلى منذ 27 سبتمبر.

وفي الاجتماع الذي عُقد بطلب من فرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة، كرر أعضاء المجلس الخمسة عشر نداء الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش للطرفين لاحترام «الهدنة الإنسانية» التي كان يفترض أن تدخل حيز التنفيذ الأحد.

وقال دبلوماسي في الأمم المتحدة لوكالة فرانس برس، إن «الجميع تشاطروا وجهة النظر نفسها، الوضع سيّئ وعلى الجانبين التراجع والاستجابة لنداءات الأمين العام لوقف إطلاق النار».

ووفقاً لدبلوماسيين، فإن روسيا التي تتولى الرئاسة الدورية لمجلس الأمن تعمل على إصدار بيان يدعو إلى الالتزام بوقف إطلاق النار.

ويدعو مشروع البيان، الذي يتوقع أن يتفق أعضاء المجلس عليه هذا الأسبوع، أيضاً أرمينيا، وأذربيجان لاستئناف المفاوضات التي ترعاها مجموعة مينسك.

وترأس روسيا، وفرنسا والولايات المتحدة مجموعة مينسك التي أنشأتها منظمة الأمن والتعاون في 1992 لحل النزاع الإقليمي.

وكان يفترض أن تبدأ الهدنة الإنسانية الإثنين الماضي، لكن وزارة الدفاع الأذرية قالت صباح الإثنين إن القوات الانفصالية الأرمينية قصفت أراضي منطقة أغجابيردي، وليلا مناطق غيرانبوي، وترتر، وأغدام.

من جانبها، اتهمت سلطات ناغورنو قره باخ، أذربيجان بإطلاق نيران مدفعيتها ليلا «على مختلف قطاعات الجبهة» ومواصلة هجماتها في الصباح.

وقالت إن «جيش قره باخ يتخذ إجراءات متناسبة».

وأعلنت الهدنة الجديدة بعد أعنف هجوم طال المدنيين السبت، عندما أصاب صاروخ منطقة سكنية في غنجة ثاني مدن أذربيجان، موقعا 13 قتيلاً بينهم أطفال.

وأسفر استئناف القتال منذ ثلاثة أسابيع عن مقتل أكثر من 800 شخص وفق أرقام رسمية ينشرها الطرفان. لكن يُعتقد أن الخسائر أعلى بكثير، إذ لم تعلن أذربيجان عن أي حصيلة عسكرية.

وأعلنت يريفان مقتل 710 جنود أرمن، و36 مدنياً في القتال. وتقول باكو إن 60 مدنياً أذرياً قتلوا.

وانفصل إقليم ناغورنو قره باخ وغالبية سكانه من الأرمن المسيحيين عن أذربيجان وغالبية سكانها شيعة ناطقون بلهجة تركية، قبيل تفكك الاتحاد السوفياتي في 1991، ما أدى حينها إلى حرب خلّفت 30 ألف قتيل.

وأعلن في 1994 وقف لإطلاق النار، لكن الاشتباكات لم تتوقف بين الفينة والأخرى.

من ناحية أخرى قالت مصادر أرمنية أمس الثلاثاء، إن جيش إقليم ناغورنو قرة باغ الانفصالي أسقط 5 طائرات دون طيار بينها طائرة تركية من طراز «بيرقدار».

وتظهر لقطات مصورة لحطام الطائرات الخمس بقايا حطام طائرة تركية دون طيار، وفق ما ذكر موقع «أرمن برس» أمس الثلاثاء.

مدنيان وسط أنقاض مبنى هدمه القصف في ناغورنو قره باخ

وحسب قوات قرة باغ، فإن «المستشعر البصري الذي عثر عليه بين الحطام يشبه مستشعر طائرة بيرقدار TB2 التركية»، موضحاً أنه مكتوب على أحد الكابلات الكهربائية بالتركية GÜÇ ve Haberleşme Kablosu.

وأُسقطت الطائرات الخمس 5 الإثنين، من قبل جيش إقليم ناغورنو قره باخ الذي يشهد صراعا بين أرمينيا وأذربيجان المدعومة من قبل تركيا.

من جهة أخرى اضطر هوفيك وإيسابيل للفرار من القنابل في سوريا في محاولة لبداية حياتهما من جديد في ناغورنو قره باخ. لكنهما كانا على موعد مع الحرب مرة أخرى.

وفي ستيباناكرت عاصمة الإقليم المتنازع عليه، ينكب الثنائي على الزراعة، بينما تحول مقهاهما الصغير إلى ملاذ للمحليين، ونقطة تلاقي المراسلين الذين يغطون النزاع.

ويمنح هوفيك وإيسابيل الطعام مجانا للأصدقاء والغرباء الذين يرونهم لأول مرة على حد سواء، وأي شخص يحتمي بالمكان حين يسمع دوي الانفجارات في المدينة.

يسدل الظلام أستاره على المدينة، تنطلق صافرة إنذار تشي بقرب هجوم مدفعي أو بالطائرات دون طيار أو الطيران التقليدي أو حتى كل ذلك معا. لكن الجميع يعلم أن ثمة مكاناً يمنح وجبة طعام رغم كل شيء.

هوفيك وإيسابيل سوريان من أصول أرمينية، خبرا حربين اثنتين في 8 أعوام، فرارا من وجه الأولى لحماية أطفالهما، قبل أن يقررا البقاء في الثانية.

في أواخر 2012 انفجر صاروخان على بعد 300 متر فحسب من منزلهما في حلب، فخلص الزوجان إلى أن حياتهما انتهت في سوريا، طويا تلك الصفحة وشرعا في فتح صفحة جديدة في أرض أسلافهما الموعودة.

وينتمي الثنائي إلى الأقلية الأرمنية في سوريا التي نزحت إلى سوريا قبل نحو قرن من الزمان هربا من مذبحة الأرمن التي ارتكبتها الإمبراطورية العثمانية في 1915.

شد هوفيك وإيسابيل الرحال نحو ناغورنو قره باخ. لم يكن اختيارهما عشوائيا كما روى الرجل.

فمن ناحية «كان من أجل إحياء لذكرى الموتى في الماضي» ومن ناحية أخرى «للعمل على بداية حياة في منطقة غير مأهولة بكثرة»، إذ يعيش 150 ألف شخص تقريباً على مساحة 4400 كلم مربع.

يستطرد هوفيك «كنا نفكر في تحديث الزراعة. كما أن هناك أشخاصاً رائعين يعيشون في أرتساخ، الاسم الأرميني لناغورنو قره باخ، وهم ودودون للغاية ويشبهون الأرمن السوريين. تأقلمنا سريعا بفضلهم».

ويؤكد أن الحرب لحقتهما في موطنهما الجديد، إلا أنها تختلف عن تلك التي تعيشها سوريا.

وأوضح «كانت حرباً أهلية هناك، أما هذه التي تدور رحاها هنا فهي حرب. هنا تعرف من هو العدو. تحشد في وجهه. كنا نضطر في سوريا للالتفات يمنة ويسرة، للأعلى والأسفل، وإلى الخلف. الأمر أسهل بكثير هنا، من الناحية النفسية هنا أسهل. تتضمن الحرب الأهلية اقتتال الأخوة».

تتمات

الأمير : لتكن

السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ، الالتزام بالدستور ودولة القانون ، وضرورة التمسك بثوابتنا الوطنية الراسخة ، وفي مقدمتها وحدتنا الوطنية وتضافرنا وتكاتفنا وتعاوننا كأسرة واحدة.

وقال صاحب السمو في النطق السامي ، بجلسة افتتاح دور الانعقاد العادي الخامس التكميلي للفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة أمس الثلاثاء : «إن وحدتنا الوطنية أثبتت على مر السنين ، أنها بحق سلاحنا الأقوى في مواجهة كافة التحديات والأخطار والأزمات».

وإزاء التجربة الجديدة من الانتخابات البرلمانية ، دعا سموه الناخبين إلى حسن الاختيار ، وأن تكون الفزعة للكويت والولاء لها أولا وأخيرا ، ومتابعة أداء ممثلي الأمة وسلامة ممارساتهم البرلمانية في تجسيد الرقابة الجادة والتشريع البناء والالتزام بأحكام الدستور– نصا وروحا.

وأوضح سموه أن مسيرتنا الوطنية شهدت في الآونة الأخيرة أحداثا مفصلية بالغة الصعوبة ، إذ فقدنا الوالد والقائد أميرنا الراحل طيب الله ثراه وجعل جنة النعيم مثواه ، جزاء ما قدمه لوطنه وشعبه وأمته وللانسانية جمعاء ونؤكد استمرارنا على مسيرته ونهجه ومبادئه.

أضاف : وأود اليوم أن أوجه عناية الجميع إلى ضرورة التمسك بثوابتنا الوطنية الراسخة ، وفي مقدمتها وحدتنا الوطنية وتضافرنا وتكاتفنا وتعاوننا كأسرة واحدة . لقد أثبتت وحدتنا الوطنية على مر السنين أنها بحق سلاحنا الأقوى في مواجهة كافة التحديات والأخطار والأزمات. كما أود أن أؤكد بإذن الله التزامنا بالديمقراطية منهجا ، واحترامنا للدستور مبدأ ، ودولة القانون والمؤسسات نظاما ، وحرصنا على ترشيد ممارستنا البرلمانية ، ولا نقول اليوم أننا في تجربة برلمانية بل ممارسة راسخة مضى عليها قرابة الستين عاما.

وقال سموه أيضا : وبما أننا على أبواب الانتخابات النيابية ، فإن لي كلمة أوجهها لإخواني وأبنائي المواطنين إن عملية الانتخاب – على أهميتها – لا تمثل إلا الجانب الشكلي من الديمقراطية ، فهي أمانة ومسؤولية وطنية كبرى تتحقق بمراعاة الله والضمير ، في حسن اختيار ممثلي الأمة ، ومتابعة أدائهم وسلامة ممارساتهم البرلمانية ، في تجسيد الرقابة الجادة والتشريع البناء والالتزام بأحكام الدستور– نصا وروحا – والعمل على محاسبتهم ، كما أدعوكم بأن تكون فزعتكم جميعا للكويت وأن يكون الولاء لها أولا وأخيرا.

أضاف سموه : وفي هذه المناسبة لا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير ، للجهود المميزة والدور الإيجابي الذي اضطلع به الأخ مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة ، في إدارة الأعمال البرلمانية وتنظيمها ، وكذلك سمو الأخ الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، على ما قام به وإخوانه الوزراء من جهد دؤوب وإنجاز مشهود في ظل الظروف العصيبة التي عاشتها البلاد جراء وباء كورونا وتداعياته ، على مدى الشهور العشرة الماضية.

وقال سمو الأمير : كما أود أن أسجل مجددا عميق الشكر والتقدير، لما أبداه الإخوة المواطنون الكرام ، من مشاعر فياضة بالولاء وعواطف صادقة بالوفاء إثر تولينا مسند الإمارة وتزكية سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح ، مجسدين الرباط التاريخي ، والعهد الوثيق بين شعب الكويت الوفي وقيادته ، وهو رباط نعتز به جميعا ونحرص عليه ونعمل دائما على صيانته وتعزيزه ، وكونوا على ثقة كاملة ، بأن كويتنا الغالية ستظل دوما بعون الله وتعاون أبنائها دار عز وأمان ورخاء ، سائلا الله سبحانه وتعالى لكم السداد والتوفيق في خدمة الوطن والمواطنين ، وأن يحفظه ويديم عليه نعمة الأمن والرفاه إنه سميع مجيب.

التحديات الجسيمة

واستهل الغانم كلمته كلمتي ، بذكرى غالية في نفسي عزيزة على قلبي ماثلة في وجداني يهتز لها كياني لا يغيب عني خيالها ، ولا يخطر لي نسيانها إنها ذكرى جبلنا الأشم وبدرنا الأتم ، سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد ، طيب الله ثراه ، الذي اعتدنا على مدى سبع سنوات وعند افتتاح كل دور انعقاد على الأنس بمخاطبته والغبطة بمجاورته ، قائلا : كنت أشعر كلما التفت إليه – وأنا أخاطبه – أني في حضرة وطن باذخ وشعب شامخ ، في حضرة تاريخ سياسي عريق وإرث حضاري سامق ، في حضرة تجربة قيادية فريدة وحكمة ملهمة رشيدة.

واستدرك بأن ما يعزينا عن فقده ، من تسلم الراية من بعده ، وهو صنوه في الكفاح وشريكه في النجاح صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد ، الذي تولى مسؤولية البناء وواصل مسيرة العطاء بروح وثابة وهمة عالية وعزيمة قوية ولسان حاله يقول: نبني كما كانت أوائلنا تبني ونصنع مثل ما صنعوا . ولا غرو في ذلك فأنت – يا سمو الأمير– ابن تلك المدرسة العريقة التي أنجبت قادة حكماء وسادة نجباء نشروا على بلادهم جناح الفضل والبذل وحكموها بالمساواة والعدل.

ووجد تهنئة صاحب السمو بتزكية ولي عهدكم الأمين الشيخ مشعل الأحمد ، وعلى مبايعة ممثلي الأمة له بالإجماع ، في جو مفعم بالسعادة والسرور والغبطة والحبور جددت فيه الكويت طرح مثالها الاستثنائي الرائد ، ونموذجها التاريخي الراشد في الانتقال السلس والهادئ لمقاليد الحكم في البلاد في فترة زمنية قياسية.

أضاف : لقد كانت تزكيتكم لسمو ولي العهد مبعث أمان ومحل اطمئنان فبايعته الأمة وليا للعهد ، وهو رجل عرفه الكويتيون بالاستقامة والعدالة والحزم ، فتبوأ في نفوسهم المكان اللائق به من المحبة والتقدير ، بدوره الفاعل وعطائه الحافل على مدى خمسين عاما أرسى فيها – في جميع المناصب التي تقلدها– مبدأ العدل والمساواة وعدم المداهنة والمحاباة.

وقال : مضت أربع سنوات من العمل البرلماني الدؤوب وتوشك صفحتها أن تنطوي بإنجازاتها وإخفاقاتها وإيجابياتها وسلبياتها ، ليرجع بعد ذلك ممثلو الشعب إلى الشعب مرة أخرى ليقول كلمته الفصل ، بتجديد الثقة لمن يراه أهلا لها ، وبحجبها عن من يراه دون مستوى المسؤولية والتحدي والطموح ، واثقين بحسن اختيار الشعب متطلعين إلى مجلس جديد يكون – بإذن الله – على قدر التحديات الوطنية الداخلية والخارجية ، مجلس يعرف كيف يحدد الأولويات وكيف يضع الاستراتيجيات وكيف يضبط الأجندات وكيف يضطلع بالمسؤوليات ، مجلس يضع يده على الجروح المفتوحة ليداويها لا لينثر الملح عليها ، مجلس يتبنى ما هو مستحق على المستوى الوطني لا الهامشي من القضايا ولا إلى التناكف السياسي الذي أهدر جهودنا وأضاع من وقتنا الكثير ، مجلس يحمل هموم الشعب على عاتقه ويجتهد في تلبية احتياجاته وتحقيق طموحاته ، مجلس يغلب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية ، مجلس يحافظ على استقرار الوطن وأمنه من كيد الكائدين وعبث العابثين ، مجلس يتعاون مع حكومة قوية متجانسة لتنفيذ خارطة طريق واضحة لمواصلة مسيرة بناء البلاد ومحاربة الفساد.

وأكد الغانم أن أمام المجلس القادم تحديات وملفات لا تحتمل التأجيل ملفات بعضها مزمن وبعضها الآخر مستجد، لافتا إلى أن هناك قضايا مهمة لم تحظ بالاهتمام ، في طليعتها قضايا العجز في الميزانية وانخفاض أسعار النفط ، والحاجة الملحة إلى إصلاحات اقتصادية ضرورية وتنويع مصادرالدخل ، والقضية الإسكانية ، وملف الهوية الوطنية ومعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية .

وقال إن الواجب علينا ككويتيين أن نوجه خطابنا السياسي في هذه المرحلة الحرجة باتجاه القضايا التي لا تحتمل التأجيل والتسويف والتجاهل.. القضايا التي تشكل قنابل موقوتة.. القضايا التي تمثل تهديدا حقيقيا لرخاء بلادنا ومستقبل أولادنا.

من جهته قال سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، إن الحكومة نجحت وبفضل من الله في تكريس جميع الجهود لمواجهة جائحة فيروس كورونا ، مبينا أن هذه الأزمة لم تنته بعد في حين المؤشرات تشير إلى تصاعد انتشار الوباء في حال عدم الالتزام بالاشتراطات الصحية.

وقال إن من أهم التحديات التي واجهت الحكومة خلال أزمة كورونا ، تحديات الاستمرار في البناء إلا أن جهود الحكومة لم تتوقف فيها مسيرة البناء في جميع المجالات.

أضاف : لقد شهدت الكويت وشهد العالم أجمع تماسك الكويتيين ومؤسساتهم التشريعية والتنفيذية والقضائية بتقاليدها الراسخة فيما تم من انتقال السلطة في سلاسة ويسر إلى سمو الشيخ نواف الأحمد ، أميرا لدولة الكويت ، كما شهد العالم تزكية سمو الشيخ مشعل الأحمد لولاية العهد ، وقد تمت مبايعته بإجماع مجلسكم الموقر ، وهو ما يؤكد أن الكويت الغالية دولة دستور ومؤسسات ، وأن الدستور هو الميثاق الغليظ الذي يلتف حوله جميع أبناء الكويت الأوفياء متمسكين به طريقا ومنهاجا.

وأكد الخالد أننا ندرك جميعا حجم التحديات الجسيمة والمخاطر المحدقة على مستوى تطورات الأحداث في منطقتنا ، ما يستوجب معها العمل وبكل الجهد لضمان أمننا واستقرارنا والحفاظ على مصالحنا ، فالكويت ستبقى كما كانت دائما ساعية للخير والسلام فعلى صعيد عملنا الخليجي سنواصل المساعي الخيرة لإنهاء الخلاف الذي نشب بين الأشقاء ، والذي أضعف وحدتنا وأضر بمكتسباتنا وسنواصل العمل على دعم مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتفاعل البناء مع آلياته باعتباره إطارا يحقق مصالحنا ويلبي تطلعات شعوبنا.

وأشار إلى أنه تم إقرار العديد من مشروعات القوانين المهمة ، منها اتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة ، وقانون تعديل أحكام قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ، وقانون تغليظ العقوبات لمخالفي الاشتراطات الصحية بقانون الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية ، وقانون تأجيل تحصيل أقساط عملاء صندوقي المتعثرين ودعم الأسرة وقانون الإفلاس ، وقانون حماية المنافسة وغيرها من القوانين التي تسهم في ترسيخ البنية التشريعية في مختلف المجالات والميادين.

وقال سموه : لا نزال نتطلع إلى تحقيق المزيد من القوانين المعروضة على مجلسكم الموقر، وعلى سبيل المثال قانون تعديل أحكام قانون المرور الذي يهدف إلى الحفاظ على الأرواح والممتلكات ، ويضفي مزيدا من الانضباط والالتزام على الطرقات وقانون إقامة الأجانب الذي سيقضي على ما يعرف باسم تجارة الإقامات والاتجار في البشر ، وقانون الاستيراد وقانون تعديل قانون الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية ، والذي يتيح آلية السداد الفوري لمخالفي الاشتراطات الصحية .

أضاف أن الحكومة نجحت في تكريس كافة الجهود لمواجهة هذه الأزمة التي لم تنته بعد ، وتشير المؤشرات إلى تصاعد انتشاء الوباء في حال عدم الالتزام بالاشتراطات الصحية ، مشيرا إلى أنه من الإنصاف في هذه المناسبة ، أن نثمن كل الجهود الجبارة التي بذلت من جميع الجهات لمكافحة هذه الجائحة ، وعلى وجه الخصوص الصفوف الأمامية من أطباء وهيئات تمريض وكوادر مساعدة في وزارة الصحة ورجال الشرطة والجيش والحرس الوطني والإطفاء والمتطوعين والقطاع الخاص وجميع من شارك في انتظام العمل في المرافق والجهات الحكومية أثناء مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد وذلك سعيا من الجميع لتجاوز هذه الأزمة والعمل وعلى استعادة مقومات الحياة الطبيعية واستكمال برامج ومشروعات التنمية والبناء في جميع المرافق والخدمات وفق الإمكانات المتاحة ولا يفوتنا التنويه بكل الشكر والتقدير لكافة المساهمات المادية والعينية التي تم تقديمها لدعم مواجهة هذا الوباء.

وقال سمو الرئيس : على صعيد التعليم فقد بدأ العام الدراسي الجديد 2021/2020 لجميع مراحل التعليم العام في 4 أكتوبر 2020 بما يزيد عن 500 ألف ، طالبا باستخدام التقنية والتعليم عن بعد وذلك عن طريق الفصول الافتراضية «المتزامنة» ، والتي جاوز عددها 120 ألف فصل يوميا بالإضافة للحصص «غير المتزامنة» المسجلة وغيرها من الأنشطة.

كما تم فتح البعثات الخارجية بقبول 2848 بعثة بزيادة أكثر من 1000 بعثة عن العام الماضي وبقبول 6040 طالبا للبعثات الداخلية كما يجري استكمال التسجيل في جامعة الكويت والتسجيل في المعاهد التطبيقية.

أضاف: وعلى صعيد مشاريع البنية التحتية فلم يتوقف العمل بالمشاريع الحيوية رغم انشغال كافة الجهات الحكومية بمواجهة الجائحة واستمر العمل بمشاريع المدن الاسكانية والطرق الرئيسية والداخلية ومشاريع مطار الكويت الدولي وغيرها من المشاريع الرئيسية وعلى صعيد اختلالات التركيبة السكانية فقد قامت الحكومة بوضع برنامج محدد الأهداف والمدة الزمنية لمعالجة اختلالات سوق العمل وانعكاساتها على التركيبة السكانية والذي تم عرضه على لجنة تنمية الموارد البشرية في مجلسكم الموقر بمحاوره الثلاثة شاملة الاستقدام الذكي للعمالة والتحول الرقمي للخدمات الحكومية المختلفة والتوطين في القطاع الخاص.

وأكد سموه أن استكمال الحكومة لتنفيذ برنامج عملها خلال الفترة التي أتيحت لها بالإضافة إلى مواجهة الجائحة ، كان هو السبيل لتحقيق الإصلاح الداخلي في مجالاته المختلفة ولاسيما استمرارها في مكافحة الفساد بجميع صوره وأشكاله و، السعي إلى القضاء على أسبابه واجتثاثه من جذوره تنفيذا للأوامر السامية بهذا الشأن وقد سعت الحكومة إلى مواجهة هذه الآفة منذ اليوم الأول لها حيث قامت بإحالة عدد 57 قضية تعدٍ على المال العام إلى الجهات القضائية ، كما أحالت عدد 1042 جنحة تعدٍّ على أملاك الدولة العامة وتم تسجيل أكثر من 280 قضية اتجار بالبشر وتجارة الإقامات.

المجلس يطوي

مجلس الأمة ، فيما رد الخالد بكلمة شكر فيها الرئيس الغانم والنواب ، منوها بالإنجازات التي تحققت بتعاون السلطتين ، من أجل مصلحة الكويت والكويتيين ، فيم تتركز الأعين الآن على خوض الانتخابات البرلمانية الجديدة التي تحدد لإجرائها الخامس من ديسمبر القادم .

من جهة أخرى رفض مجلس الأمة في جلسته الخاصة قبل الختامية ، مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا «الضمان المالي» ، بعدم موافقة 29 عضوًا وموافقة 26 عضوًا وامتناع عضوين وتم رفعه من جدول الأعمال.

وأعلن وزير المالية براك الشيتان خلال الجلسة أن الحكومة وافقت على حذف نص « العملاء الآخرون» من مشروع القانون ، على أن يقتصر فقط على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تخفيض سقف الاستثمار في المشروع من 3 مليارات إلى 500 مليون دينار.

أضاف الشيتان أن هذا القانون مخصص لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وأن التعديلات عليه قدمت مكتوبة إلى اللجنة المالية، مؤكدًا أن هذا القانون جاء لدعم هذه الفئة وليس تنفيعًا.

وشهدت الجلسة تباينًا نيابيًا حول مشروع القانون خاصة بعد إعلان وزير المالية الموافقة على التعديلات، حيث أكد نواب أهمية قانون الضمان المالي بعد حذف نص «العملاء الآخرون» ليقتصر على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقط.

وطالب النواب بعدم إغفال الجانب الشرعي ودعم وحماية أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشددين على ضرورة مراعاة العملاء المتضررين ودعمهم وعدم التخلي عنهم.

ورأى نواب آخرون عدم جدوى القانون، مطالبين بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الصندوق الخاص بهم، الذي يقدر رأس ماله بمليارَي دينار.

وكان المجلس قد وافق في جلسته المنعقدة في 7 أكتوبر الجاري على المداولة الأولى لمشروع القانون، بموافقة 26 عضوًا وعدم موافقة 20 عضوًا.

في المقابل وافق مجلس الأمة بإجماع الحضور على المداولة الثانية لقانون في شأن تنظيم وإدارة التركيبة السكانية، بعد الموافقة على عدد من التعديلات على المداولة الأولى للقانون.

ووافق المجلس على عدد من التعديلات على القانون أهمها حذف البند الثاني من المادة ١ والذي ينص على أن «الوزن النسبي الحد الأقصى للعمالة الوافدة من مختلف الجنسيات وفق نسبة وتناسب مع عدد المواطنين والتي يتم تحديدها من قبل مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص».

ومن التعديلات التي وافق عليها المجلس، تعديل صياغة المادة الثالثة لتكون على النحو التالي: «قيام مجلس الوزراء بإصدار لائحة بآليات معالجة الخلل في التركيبة السكانية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يراعى فيها إعداد آليات تتضمن ضوابط لوضع سقف أعلى للعمالة الوافدة، كما يصدر مجلس الوزراء قرارات تنفيذية سنوية متى دعت الحاجة لذلك ، لوضع اللائحة المشار إليها موضع التطبيق مع موافاة مجلس الأمة بتقارير سنوية بهذا الشأن بعد العمل باللائحة المنشورة».

ووافق المجلس على إعادة صياغة المادة 4 لتكون على النحو التالي: يراعى عند إصدار اللائحة المشار إليها ما يلي :

1 – أعداد المقيمين من العمالة الوافدة في تاريخ صدور تلك القرارات.

2 – الخطة الوطنية للتنمية الشاملة والبرامج الزمنية المشتملة عليها واحتياجاتها من العمالة الوافدة والبرامج المنظمة للمؤهلات المهنية الواردة بهذه الخطة.

3 – السياسات والخطط المختلفة المتعلقة بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

4 – مخرجات التعليم وبرامج الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

5 – مدى استيعاب وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة بالمنظومة الصحية للبلاد للعمالة القادمة من الخارج.

6 – تحديد بعض الفئات المستثناة في ضوء احتياجات خطة التنمية وسياسات سوق العمل.

7 – تحديد سياسات حظر تحويل العمالة الوافدة بين القطاعات المختلفة.

وقال رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية النائب خليل الصالح إن اللجنة اجتمعت مع 15 جهة حكومية بحضور عدد من النواب الأسبوع الماضي وأخذت بالملاحظات التي وردت وتم إجراء التعديلات على المداولة الأولى.

وبارك النواب إقرار أول قانون لإصلاح التركيبة السكانية، مطالبين بضرورة استخدام التكنولوجيا في تطبيق القانون.

وأكد النواب أن هذه أول محاولة جادة من المجلس والحكومة في تعديل التركيبة السكانية، لافتين إلى أنه خلال خمس سنوات سيتم تعديل الهرم السكاني

إلى ذلك وافق مجلس الأمة، في المداولة الثانية بالإجماع، على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتعديلات المقدمة عليه، وأحيل إلى الحكومة .

وأعربت وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل عن شكرها لأعضاء لجنة شؤون ذوي الإعاقة لإقرارهم التعديلات الحكومية من أجل المصلحة العامة.

وتوجه رئيس اللجنة النائب مبارك الحجرف بالشكر للحكومة ومجلس الأمة على التوافق الذي أدى إلى إقرار هذا القانون، مؤكدًا أنه يعزز دور الكويت لخدمة فئة الأشخاص ذوي الإعاقة.

و رفض المجلس تعديل القانون رقم (12) لسنة 63 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، ليستمر إلغاء المادة 16 من اللائحة طبقًا لحكم المحكمة الدستورية.

ورفض المجلس اقتراحين بقانون بتعديل اللائحة بتصويت 26 غير موافقين و25 موافقين للاقتراح الأول و33 غير موافقين و22 موافقين للاقتراح الثاني.

ووافق المجلس في المداولة الأولى على الاقتراح الثالث بتصويت 29 موافقين و25 غير موافقين إلا أن الاقتراح لم يحصل على النسبة المطلوبة في المداولة الثانية حيث وافق عليه 31 بينما النسبة المطلوبة 32 نائبًا، وبالتالي سقط مشروع القانون بتعديل اللائحة الداخلية وبقيت المادة 16 شاغرة.

وقال النائب خالد الشطي رئيس لجنة الشؤون التشريعية إن المحكمة الدستورية قضت بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وأصبحت اللائحة خالية من أي مواد تنظم إسقاط العضوية.

واعتبر الشطي هذا الأمر بأنه فراغ دستوري لأن النائب إذا ارتكب جريمة فلا يوجد شيء ينظم إسقاط عضويته.

نواب يعلنون

من جانبه قال النائب عبدالله الرومي اوجه الشكر إلى الشعب الكويتي وخاصة أبناء الدائرة الأولى على دعمه ومساندته في الانتخابات السابقة، معربًا عن تقديره لزملائه النواب الذين عمل معهم منذ عام 1985 وكذلك الرؤساء والأمناء العامين والمساعدين والمستشارين والموظفين كافة.

وأكد أن منافسته على رئاسة المجلس مع الرئيس مرزوق الغانم كانت بمثابة رغبة من أهل الكويت وليس طمعًا في منصب أو جاه.

وتابع بالقول «اليوم أترك المجلس منذ 1985 وأنا أشعر بالراحة، وأتت تصويتاتي وفق قناعتي»، مضيفًا أن دستورنا من أفضل الدساتير صياغة وأحكامًا ويجب المحافظة عليه من قبل السلطتين.

ودعا الرومي إلى النظر إلى المستقبل وعدم الالتفات إلى الماضي، وخلق فرص عمل للمواطنين، مؤكدًا حاجة الدولة إلى إعادة هيكلة أجهزتها الحكومية والإصلاح الإداري والمالي والسياسي وسرعة اتخاذ القرارات.

من جهته قال النائب راكان النصف إن جلسة اليوم هي الأخيرة له في قاعة عبدالله السالم، مؤكدًا أنه لن يخوض الانتخابات المقبلة.

أضاف النصف أنه تشرف بزملائه النواب وتشرف كذلك بعمله في الشعبة البرلمانية، معربًا عن شكره للنواب وكذلك موظفي المجلس على عملهم وجهدهم الدؤوب.

بدوره توجه النائب محمد الدلال بالشكر إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على دوره في قيادة دفة المجلس إلى بر الأمان وكذلك إلى اللجان البرلمانية والعاملين بها.

الدعيج : رحيل

حافلة بالعطاء امتدت لاكثر من اربعة عقود ساهم خلالها في تأسيس ودعم العديد من المؤسسات الاعلامية بدولة الامارات العربية المتحدة ، مؤكدا ان وفاته خسارة كبيرة للاعلام العربي.

وقال الشيخ مبارك الدعيج في بيان صحفي ، ان فقيد الاعلام المرحوم باذن الله تعالى المستشار ابراهيم العابد طيب الله ثراه ، ترك بصمات ناصعة في العديد من المؤسسات الاعلامية بدولة الامارات العربية المتحدة مؤكدا انه كان احد ابرز القيادات الاعلامية الكبيرة التي تحملت مسؤولية بناء المؤسسات الاعلامية بدولة الامارات العربية المتحدة.

أضاف ان الفقيد الراحل كان مثالا للخلق الكريم وحب العمل والصدق والاخلاص ، مشيرا الى جهوده المتواصلة في دعم اتحاد وكالات الأنباء العربية ، خلال فترة توليه منصب مدير عام وكالة انباء دولة الامارات العربية المتحدة ، منذ تأسيسها عام 1977.

واوضح الشيخ مبارك الدعيج ان المرحوم ابراهيم العابد كان عنوانا للنجاح في كالمهام الاعلامية التي عهدت إليه او تحمل مسؤوليتها ، مؤكدا انه أسس العديد من المؤسسات والمراكز الاعلامية في دولة الامارات العربية المتحدة ، ومشيرا الى تأسيس وكالة الانباء الاماراتية وتأسيس المجلس الوطني للاعلام وغيرها من المراكز الاعلامية.

«الصحة» : 886 إصابة

إصابة ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 109198 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبد الله السند لـ«كونا» ، إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 133 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد19–» ، ومازالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7806 حالات.

وأشار السند إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية ، بلغ 7935 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 842102 فحوصات.

الخرطوم : لا علاقة

«الدول الراعية للإرهاب» فور استلام تعويضات مطلوبة من الخرطوم.

وقال وزير الخارجية المكلف عمر قمر الدين إن رفع السودان من القائمة ليس لديه ارتباط بملف آخر.

بينما قالت وزيرة المالية هبة محمود إن شطب السودان من القائمة سيمكّن البلاد من الحصول على مبلغ مليار وسبعمائة مليون دولار أمريكي سنويا من قبل مؤسسات التمويل الدولية.

أضافت أن قرار إزالة السودان من القائمة يشمل حزمة مساعدات عينية ومالية وتقنية في مجال التعليم من قبل واشنطن، مشيرة إلى إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية بعد توفيق البنوك السودانية لأوضاعها، ما يمكّنها من استقبال وإرسال التحاويل المالية.

القوات التركية

بعد عام واظبت خلاله أنقرة على إرسال الدعم اللوجستي للنقطة رغم تطويقها.

يذكر أن تركيا وبموجب اتفاق أبرمته مع روسيا في2018 في سوتشي، نشرت 12 نقطة مراقبة في محافظة إدلب ومحيطها، أكبرها نقطة مورك في ريف حماة الشمالي المحاذي لجنوب إدلب. وقد استطاعت القوات الحكومية تطويق عدداً منها خلال هجومين شنتهما في المنطقة عام 2019.